# قراءة للمساعدات الدولية في مرحلة ما بعد فوز حماس؟!

**نصر عبد الكريم**

في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية العامة التي جرت في نهاية الشهر الاول من 2006، سارعت حكومات عديدة الى الاعلان عن قرارها بقطع علاقاتها بكافة الاشكال وعلى كافة المستويات التي تربطها مع السلطة الوطنية الفلسطينية فور تولي الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة حماس زمام الحكم.

وليس غريبا أن تكون المساعدات التي طالما استمرت هذه الدول بتقديمها طيلة السنوات الإحدى عشرة الماضية للسلطة الوطنية الفلسطينية الضحية الاولى لهذا الحصار الظالم الذي فرض على الشعب الفلسطيني. وكان من الطبيعي أن تلجأ الدول الغربية الى قطع المساعدات في إطار جهدها الحثيث لمعاقبة الشعب الفلسطيني على اختياره إدراكا منها لأهمية هذه المساعدات في الحياة الاقتصادية الفلسطينية برمتها. فهذه المساعدات كما بينا سابقا كانت حيوية للموازنة العامة كما كانت حيوية لمشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعة الاساسية.

ومن جانبها فقد قامت الحكومة الاسرائيلية بالتوقف عن تحويل "الحقوق المالية" العائدة للسلطة الوطنية من جمارك وضرائب غير مباشرة تجبيها اسرائيل لصالح الخزينة الفلسطينية حسب اتفاق باريس الاقتصادي. وبهذا فان الحكومة الاسرائيلية مارست شكلا من أشكال القرصنة المالية وانضمت الى المجتمع الدولي في إكمال طوق الحصار والابتزاز على الشعب الفلسطيني.

ولعل أولى الملاحظات التي يجب التأكيد عليها مرة تلو الأخرى ، أن المساعدات الدولية التي قدمت للشعب الفلسطيني طيلة الفترة الماضية لم تكن أبدا بريئة سياسيا ولم تكن لبناء دولة قابلة للحياة أو لتمكين المجتمع الفلسطيني ومواطنيه من تبني خيارات اقتصادية وسياسية تقوده الى الحرية والاستقلال وتحرره من التبعية، وانما كانت لبناء سلام مزعوم وتعايش أثبت زيفه بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي.

فانقطعت المساعدات عن الحكومة الرسمية ،حيث كان يبلغ متوسطها الشهري أكثر من 40 مليون دولار كانت تستخدم في دعم الموازنة الجارية، وحجزت اسرائيل أكثر من 50 مليون دولار شهريا عن هذه الحكومة مما عنى حرمان الموازنة العامة من حوالي 75% من الايرادات التي تمول النفقات الجارية، وبقي حجم الموارد المالية المتاحة للحكومة لا يتعدى 20 مليون دولار شهريا وهي تلك الضرائب والرسوم التي بإمكان الحكومة جبايتها من الاقتصاد المحلي في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة. وبهذا فإن الموازنة العامة للسلطة أصبحت تعاني في عام 2006 عجزا جاريا يتجاوز 800 مليون دولار. ومما لا شك فيه ان بند الرواتب والاجور في هذه الموازنة يشكل أكثر من ثلثي مجموع النفقات الجارية. ومن هنا جاء حرص الدول المانحة على منع المساعدات التي تمكِن الحكومة من دفع رواتب موظفي القطاع العام و البالغ عددهم أكثر من 150000 شخص يعيلون حوالي ثلث سكان الضفة و القطاع ، لما لذلك من تداعيات وأبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة.

و مما ساعد الولايات المتحدة ومعها اسرائيل على إطباق الحصار على الحكومة الرسمية تلك القوانين والتشريعات والاجراءات التي بدأت الولايات المتحدة بتطبيقها على إثر احداث 11 سبتمبر2006، بذريعة تجفيف الينابيع المالية لما سمتها قوى الارهاب والشر في العالم وخصوصا في الشرق الاوسط. وحسب هذه القوانين فإن حركة حماس تصنف من بين قوى الارهاب في نظر أمريكا وللاسف في نظر معظم الدول الغربية الاخرى. وهذا التصنيف جعل من المستحيل على الحكومة الفلسطينية أن تخترق الحصار المفروض عليها عبر النظام المصرفي الرسمي المتكامل في العالم، فأصبحت المشكلة مشكلتين : الاولى تتمثل بإرادة دولية ظالمة ضد حكومة الشعب الفلسطيني، والثانية تتمثل في نظام مصرفي محكوم برقابة وأنظمة عمل صارمة حاكتها الادارة الامريكية والتزمت بها بنوك العالم قاطبة تجنبا لأي ملاحقة قضائية في أمريكا بسبب علاقاتها مع الحكومة الفلسطينية. وهذا ما يفسر ولو جزئيا قرار أكبر بنكين في اسرائيل وقف علاقاتهما وتعاملاتهما مع المصارف الفلسطينية في الصيف الماضي.

وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الفلسطينية وبدعم من بعض الأصدقاء في العالم العربي وخارجه لكسر هذا الحصار الدولي على الشعب الفلسطيني إلا أنها لم تسجل إلا نجاحاً محدوداً على هذا الصعيد. فيبدو أن الدول العربية وبالرغم من مقررات قمتها التي انعقدت في الجزائر في آذار 2006 وقرار وزراء خارجيتها الحماسي في أعقاب المجازر الجماعية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلال اجتياحه لشمال قطاع غزة في صيف 2006 لم تستطع أن تكسر هذا الحصار وتحول أقوالها إلى أفعال. وتزايدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية ومعها السياسية على الحكومة الفلسطينية وبدأت بعض الأصوات الفلسطينية والعربية والدولية تتعالى مطالبةً برفع الحصار والمعاناة عن الشعب الفلسطيني وتوفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية له. وعلى ضوء ذلك تقدم الاتحاد الأوروبي والذي هو عضو باللجنة الرباعية بمبادرة توفيقية تسمح بتقديم العون للشعب الفلسطيني دون أن يمر عبر القنوات الحكومية الرسمية. وهذه الآلية التي اعتمدتها اللجنة الرباعية فيما بعد حاولت أن تستجيب للاحتياجات الإجتماعية والاقتصادية الأساسية للشعب الفلسطيني وخصوصاً شرائحه الأكثر فقراً ولكنها في نفس الوقت بقيت تحول دون تمكن الحكومة من الحصول على الأموال الضرورية لدفع رواتب موظفيها. وعليه تدفقت المساعدات بقيود وشروط مقرة دولياً وعبر قنوات مختلفة عدا الحكومة، فمرة معونات تقدم مباشرة للمنتفعين ومرة أخرى عبر مؤسسة الرئاسة ومرة ثالثة عبر الأونروا ومرة رابعة عبر منظمات المجتمع الدولي. و بلغت هذه المساعدات خلال العام 2006 ما يقارب 700 مليون دولار ، أي بمبلغ فاق متوسط المساعدات السنوية في الفترة 2005-95 . إلا أن هذه المساعدات على كبر حجمها لم تترك أثراً ملموساً في الحياة الاقتصادية الفلسطينية و إن ساهمت في التخفيف الجزئي من مشكلتي الفقر و البطالة . و هذا عائد إلا أن هذه المساعدات كانت مبعثرة و مجزوءة و يعوزها الكثير من التوجيه و الرقابة . وكذلك تمكنت الحكومة من جلب ما يقارب 70 مليون دولار حسب ما هو معلن عبر معبر رفح مع وزرائها ومسؤوليها بصفة شخصية. وكان من الآثار المباشرة لهذا الحصار أن عجزت الحكومة عن دفع رواتب موظفيها والبالغ عددهم 160 ألفاً لأشهر متتالية ما دفع بنقابة الموظفين العموميين الى الدخول بإضراب شامل شلّ العمل بكافة المرافق الحكومية باستثناءات محدودة. ومن أكثر القطاعات تضرراً قطاعا التعليم والصحة.

ومن الآثار الأخرى تقويض الأسس والقواعد السليمة التي جاهد الفلسطينيون ومعهم مؤسسات ومنظمات المجتمع الدولي لتطبيقها في إدارة المال العام على مدار سنوات خلت. فبات من الصعب على الحكومة الممثلة بوزارة المالية أن تمارس النزاهة والشفافية والمساءلة فيما يتصل بتعاملاتها وعلاقاتها المالية، وهذا يمثل مفارقةً كبيرة في علاقة السلطة بالمجتمع الدولي.

فالحل للأزمة المالية للسلطة لا يمكن أن يكون فنياً أو استرضائياً بل هو سياسي بامتياز فستستمر الأزمة طالما استمر الحصار.

## وفي الخلاصة!!!

يجب التأكيد على أن المساعدات الدولية قد لا تستمر الى الأبد، ضمن الوتيرة الحالية، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الاستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية، بل يجب النظر لها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة توجب على الفلسطينيين بذل أقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في استغلالها عند توفرها مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة للتخلص من الاعتماد عليها تدريجياً. وينسجم هذا التوجه مع ما أكد عليه السيد وزير المالية في خطاب مشروع قانون الموازنة 2005 الذي عرضه أمام المجلس التشريعي.

ومن المتوقع ان لا تسهم المساعدات في تعزيز فرص تنمية المجتمع الفلسطيني من خلال المساعدة على خلق فرص عمل والخروج من دائرة الفقر للكم الكبير من أفراده في الفترة القادمة حتى لو ارتفعت الى اكثر من مستوياتها الحالية وتحسنت الإدارة الفلسطينية لهذه المساعدات، وذلك طالما استمر المؤثر الاسرائيلي المناهض بطبعه لهدف تحقيق التنمية الفلسطينية على حاله. فالوصول الى تسوية شاملة وعادلة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يشكل المقدمة الأولى للتوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ومن ضمنها المساعدات.

وأخيرا ليس من المتوقع أن يرفع المجتمع الدولي الحصار الاقتصادي عن الشعب الفلسطيني وحكومته ويستأنف مع ذلك تقديم المساعدات من خلال القنوات الحكومية الرسمية كما كان عليه الوضع قبل تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية إلا إذا توصل الفلسطينيون من خلال حواراتهم إلى صيغة تسمح بتشكيل حكومة وحدة وطنية يستجيب برنامجها لشروط اللجنة الرباعية بشكل أو بآخر. وحتى ذلك الوقت ستبقى خزينة السلطة مثقلة بالديون والمتأخرات للموظفين وللقطاع الخاص على حد سواء. هذا مع العلم بأن المجتمع الدولي سيستمر في تقديم المساعدات الاجتماعية والإغاثية عبر قنوات غير رسمية تجنباً لايصال الفلسطينيين الى حافة الهاوية، لأن التوتر الامني والسياسي داخل المجتمع الفلسطيني وفي علاقته مع اسرائيل تزداد حدته في ظل البطالة والفقر وانعدام الآمال بمستقبل أفضل.

# كيف وصلنا إلى هنا ؟ وما هي سبل الخروج من الأزمة ؟

**لقاء مع الدكتور جميل هلال - حاوره وليد موسى**

**ماتحليلك للأزمة الحالية؟ كيف وصلنا إلى هنا ؟**

الأزمة مركبة: بمعنى أن جذرها سياسي و لها أبعاد اجتماعية ثقافية. الجذر السياسي يكمن في غياب أفق تسوية سياسية و هو مغلق من فترة. إذا أردنا أن نضع له تاريخا يمكن أن نقول كامب ديفيد 2000 عندما اتضح أن إسرائيل ليست بصدد الانصياع إلى المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في الدولة المستقلة على حدود ال 1967، حق العودة و تقرير المصير. عبرت هذه الأزمة عن نفسها بالانتفاضة الثانية: في ظل ظروف اقليمية جديدة: صعود التيار اليميني (حكومة شارون) وعلى الصعيد الدولي صعود المحافظين الجدد )بوش) و الحرب على العراق وأفغانستان، استغلت الحكومة الإسرائيلية هذه الظروف وبادرت إلى توجيه ضربات لمؤسسات الحكومة الفلسطينية و تقطيع أوصال الضفة الغربية و تكوين كنتونات العزل العنصري عبر مئات الحواجز العسكرية، وعزل الضفة عن غزة والقدس، ثم توج ذلك بجدار الفصل العنصري. الأمر الذي أظهر أن إسرائيل ليست بصدد الاستجابة حتى للحدود الدنيا للمشروع الوطني الفلسطيني. ساهم ذلك في تحول سريع في الحقل السياسي الفلسطيني إلى حقل سياسي تتصارع عليه وفيه فتح وحماس لكل منها خطابه وتحالفاته و برنامجه. و تخلل هذه الفترة وضع الإدارة الأمريكية و الاتحاد الاوروبي شروطا على السلطة الفلسطينية للعودة إلى المفاوضات تحت عناوين الإرهاب و فكفكة البنية التحتية للإرهاب، بمعنى وقف المقاومة للاحتلال وليس فقط العمليات ضد المدنيين. أما الشرط الثاني فهو ما يسمى بالإصلاح، كان هدف الإصلاح هو إضعاف سلطة ياسر عرفات، بمعنى أن هدف الإصلاح و الديمقراطية كما قال بوش: يجب على الفلسطينيين أن يغيروا قيادتهم واستبدالها بقيادات أخرى تلتقي مع المطالب الإسرائيلية "، كل ذلك وضع في النهاية الحركة السياسية الفلسطينية في موقف دفاعي وأبعد الأنظار عن أن المشكلة تكمن في وجود احتلال كولونيالي.

رغم أهمية هذه الملاحظات حول دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني. إلا أن وضع هذه الشروط أخذ شكلا استعماريا وسبيلا للاستغلال.

للأسف هناك من انجر إلى فكرة اجراء الانتخابات التي اعتبرت حلا سحريا للأزمة السياسية دون أن يجري التفكير جديا بالهدف من هذه الانتخابات وفي أي سياق تأتي هذه الانتخابات التي تجري تحت الاحتلال. ولم تنتبه القيادة السياسية إلى أن الانتخابات في ظل الاحتلال قد تؤدي إلى تعميق الاستقطاب الحاد في المجتمع الفلسطيني و هو ما حدث. أولويات الناس تحت الاحتلال تقوم على اعتبارات سياسية تولد انقسامات عمودية تؤدي إلى شلل الحركة السياسية و تزيد من المأزق المجتمعي و هو ما حدث في ظل التغيرات التي أدخلت تحت الضغط (ايجاد منصب رئيس الوزراء، وضع نظام انتخابي مختلط بين أغلبية و تمثيل نسبي) في المحصلة وجدنا ازدواجية للسلطة. (هناك أمثلة كثيرة مشابهة: لبنان تحت الوجود السوري و العراق تحت الاحتلال الأمريكي و على حافة حرب أهلية).

بالنسبة لازدواجية السلطة فهناك مؤسسة بقيادة و برنامج فتح و هي الرئاسة المنتخبة على أساس برنامج محمود عباس الذي يقوم على المفاوضات، إنهاء الانتفاضة.وخارطة الطريق. السلطة الأخرى برئاسة حماس ذات الأغلبية في المجلس التشريعي.

ردة الفعل الاقليمية و الدولية على نجاح حماس معروفة للجميع.

الانتخابات الحرة والنزيهة وجهت من قبل القوى التي كانت تدعو للإصلاح و الديمقراطية، بفرض عقوبات ممثلة بالحصار السياسي والاقتصادي والمالي، كان لهذا تداعياته التي نشاهد اليوم. أدى ذلك كله إلى تفاقم أزمة الفقراء والبطالة والهجرة الخارجية بسبب انسداد الأفق السياسي والمعيشي والمجتمعي في ظل صراع يبدو للمواطن العادي أنه صراع سلطة بالاسم، فالسلطة هذه لا تملك أيا من مقومات السيادة وامكانيات التحول إلى دولة مستقلة تفتح الآفاق لقضية اللاجئين. و هنا التقى المأزق السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

**كيف أثر الاقتتال على النسيج المجتمعي ؟**

المشكلة بازدواجية السلطة ووجود تيارين لهما برنامج اجتماعي، وخطاب و تحالفات خاصة، وغياب قوة ثالثة فاعلة ذات برنامج ديمقراطي تقدمي يحمل قيم الحرية والمساواة والعدالة والتحرر الوطني، الذي يمكن أن يشكل بوصلة للمجتمع والحركة السياسية. هذا الغياب ترك الصراع مفتوحا على مصراعيه، يبدو لكلا الطرفين أن الخسارة لأحدهما هي مكسب للطرف الاخر. أي تحول الصراع إلى "كسر عظم" دون أن يكون هناك "للكاسب" أي سلطة حقيقية. هذا الصراع بات أقرب أن يكون صراعا بين مليشيات وليس صراعا من أجل تحسين شروط التفاوض وتحسين ميزان القوى.

"ليس هناك قيادة فلسطينية موحدة لها ثقل في الشارع" هناك توزع في الولاءات، بالتالي فإن التحولات التي تجري في المنطقة لا تجد قوى فلسطينية قادرة على استثمارها، بمعنى فشل حرب اسرائيل على لبنان وانعكاساتها داخل اسرائيل- و هو تحول مهم لأن إسرائيل تدرك أن القوة العسكرية لم تعد قادرة على فرض الحلول على الاخرين. كما أن الغرق الأمريكي في العراق يضعف قدرة الولايات المتحدة في فرض سياساتها الموازية لمشروع التوسع الاسرائيلي على المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك التغير في موازين القوى الاقليمية (ايران) المناهضة لإسرائيل، والتحولات في أمريكا اللاتينية التي تحولت إلى قارة معادية للولايات المتحدة الأمريكية.

لو كان لدينا قيادة موحدة وذات رؤية، لكان من الممكن الاستفادة من المتغيرات المذكورة أعلاه.

**ما هو تاثير الانفلات الأمني على النسيج المجتمعي ؟**

ما يحدث في غزة هو صراع ليس بأساليب ديمقراطية- هو صراع على من يفرض سيطرته وهيمنته. ليس بالحوار و النقاش بل هو صراع باستخدام القوة العسكرية في وضع نجد فيه غزة محاصرة، فالاحتلال مع أنه غير مباشر ما زال قائما.

هناك تراجع اقتصادي ينفي الأمل الذي ظهر بعد الانسحاب الاسرائيلي الذي لم يتم استثماره من قبل القوى السياسية (فتح وحماس). فلم يجر استثمار هذا الوضع بشكل كاف لمنع اسرائيل من استخدام سياسة التطهير العرقي، و هذا وضع غزة في معسكر كبير يدفع إلى الهجرة أو الاستسلام، الأوضاع الاقتصادية: غياب المعابر، الميناء، المطار. إقامة الدولة على أراضي غزة، هذا الاعتقاد هو تدمير للمشروع الوطني الفلسطيني فيجب الانتباه إلى ما يجري في غزة من سياسات الحصار و التجويع..... المشروع الاستيطاني التوسعي قائم في الضفة الغربية: المستوطنات، وجدار الفصل، و بوابات الكانتونات، و فصل غزة عن الضفة، و عزل القدس، أما القوى السياسية فهي مشغولة بحرب على السلطة.

المطلوب الان وقف أي احتمال لحرب أهلية تدفع الشعب لنكبة جديدة.

الية منع مثل هذا الاحتمال تتمثل في الاسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية توقف الاقتتال و تعيد الألفة. لا بد من تشكيل منظمة التحرير بحيث تكون ممثلة لكل التيارات الوطنية للاستفادة من التحولات الاقليمية والدولية.

يجب إعادة ترتيب القيم الانفتاحية التحررية في الخطاب الفلسطيني بكل اتجاهاته: لغة التحرر، المساواة، الديمقراطية في التعاطي الداخلي، الانتباه إلى الفئات المستضعفة، إعادة العلاقات بين التجمعات الفلسطينية التي غابت منذ أوسلو.

إنجاز منظمة التحرير هو إعادة ربط الشتات. القضية الفلسطينية هي عالمية كموقع أخير للكولونيالية.